الجزائر والهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني

علالي حكيمة - باحثة دكتوراه

L'Institut des Mondes Africains (IMAF), École des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), Université de Paris1, France

ملخص باللغة العربية:

تعتبر الهجرة أحد أهم أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي، حيث أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثيراتها على العلاقات الأورومتوسطية. ومنذ سنوات التسعينيات زاد تأثير الهجرة غير الشرعية في هذا الفضاء، بالموازاة مع تزايد تنسيق نشاط الشبكات الإجرامية بين ضفتي المتوسط. وتعود هذه الظاهرة لمجموعة من العوامل المنتجة الموجودة في دول جنوب المتوسط على غرار الانفجار الديموغرافي، الضعف الاقتصادي، والأزمات السياسية. وأمام هذه الحقائق أصبحت الهجرة غير الشرعية مسألة أساسية في العلاقات الأورومتوسطية، من حيث أنها تفرض تحديات أمنية كبرى، وتتطلب في نفس الوقت آليات مواجهة عقابية تصطدم في أغلب الأحيان بحقوق المهاجرين التي يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني.

في خضم هذه الحقائق وجدت الجزائر نفسها تحت ضغوط أوروبية تطالبها بإيجاد حلول لوقف السيلان البشري عبر أراضيها، ولهذا نجد الجزائر دائمة الحضور في مختلف مبادرات الشراكة التي تتماشى مع مقاربتها للأمن في المتوسط، كما قامت بتحديث منظومتها القانونية المتعلقة بظاهرة الهجرة من خلال القانون رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والقانون رقم 09-01 المتضمن قانون العقوبات الذي يجرم فعل الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: "الهجرة غير الشرعية"، "المجال الأورومتوسطي"، "التحدي الانساني"، "الخطر الأمني".

ملخص باللغة الفرنسية:

L'immigration est l'un des aspects les plus importants de l'interaction humaine dans la zone euro-méditerranéenne, dont il est devenu impossible de négliger ses effets sur les relations euro-méditerranéennes. Depuis les années quatre-vingt-dix l'impact de l'immigration clandestine a augmenté dans cet espace, en parallèle avec l'augmentation de la coordination des activités des réseaux criminels entre les deux rives de la Méditerranée, et elle remonte à une combinaison de facteurs produits dans les pays de Sud de méditerrané comme l'explosion démographique, les difficultés économiques et les crises politiques. Face à ces problématiques, l'immigration clandestine est devenue une question clé dans les relations euro-méditerranéennes, en ce qu'elle impose des défis majeurs de sécurité, ce qui nécessite des mécanismes punitifs qui se heurtent – malheureusement- souvent avec les droits garantis par le droit international humanitaire des migrants.

*Au milieu de ces faits, l'Algérie a se trouvé sous des pressions européennes, exigent une solution pour le flux humain qui vient à l'Europe à travers l'Algérie. Pour cela, nous trouvons que l'Algérie a une présence permanente dans les diverses initiatives de partenariat qui ont la même approche de sa doctrine sécuritaire en Méditerranée, elle a également mis à jour son système juridique relatif au phénomène de la migration à travers la loi **N° 08/11** canetant les conditions d'entrée et de circulations des étrangers en Algérie, et la loi **N° 09/01** contenant le code pénal, qui criminalise l'immigration clandestine.*

مقدمة:

تعتبر الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي، تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد ما انتقلنا من هجرة عمالية إلى أشكال أخرى من الهجرة: هجرة الكفاءات، الهجرة العائلية، هجرة اللاّجئين، الهجرة الغير الشرعية...الخ، هاته الأخيرة التي يغلب عليها الطابع السري، والتي انتشرت بشكل ملفت للانتباه خلال سنوات التسعينيات، كلّ ذلك فرض على كل طرف التعامل مع الظاهرة انطلاقا من تحقيق مصلحته الوطنية، الأمر الذي يستوجب تكثيف التعاون بين دول المنطقة في مجال الهجرة وخصوصا منها غير الشرعية، والتي جاءت كنتيجة لحالة اللاّأمن التي تشهدها منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط.

فلقد أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثير الهجرة على مسار العلاقات الأورومتوسطية، لذلك فهي تستلزم مزيد من التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي وبين دول جنوب حوض المتوسط بهدف تنظيمها. كما أن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرّك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة، هذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة وبالتالي السعي نحو تحقيق الأمن في المتوسط.

وتجب الإشارة إلى أن الهجرة كانت من بين المواضيع المؤثرة في العلاقات الأورومتوسطية، لتكون أحد عوامل التعاون أحيانا والتنازع أحيانا أخرى، فحاجة الاقتصادات الأوروبية الملحة ليد عاملة مكثفة جعلتها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول جنوب المتوسط، إلا أنه ابتداء من سنوات

الستينيات أدركت الدول الأوروبية ضرورة تنظيم الهجرة إليها وفقا لحاجتها الاقتصادية من خلال اتفاقات تنظم دخولهم سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

أما في سنوات التسعينيات فقد زاد تأثير الهجرة على العلاقات الأورومتوسطية، فمن جهة ظهرت الجماعات الأصولية في دول الجنوب وامتد نشاطها وتأثيرها إلى أوروبا، ومن جهة ثانية صعود الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب وللجالية المسلمة خاصة، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين. فالدول الأوروبية اليوم، تحمل المهاجرين بشكل خاص مسؤولية الصعوبات التي تعرفها المجتمعات الأوروبية: تفشي مظاهر البطالة ومشاكل السكن وانتشار الجريمة وانعدام الأمن...الخ.

من جهة أخرى تطرح الهجرة غير الشرعية تحديات أخرى، لعل أهمها ضرورة احترام الجانب الإنساني للمهاجرين، حيث تنظم هذا الجانب عديد الاتفاقات الدولية التي تكفل للمهاجر أو اللاجئ حد معين من الحقوق والكرامة الانسانية، على الرغم من الأخطار الأمنية التي قد يمثلها على البلد المستقبل.

وتحتل الجزائر في السنوات الأخيرة، مراتب متقدمة بين الدول التي يهاجر منها أو عبرها الأشخاص بطريقة غير شرعية، بالنظر إلى الأوضاع الداخلية التي تعيشها، ومختلف الأزمات الإقليمية التي تتقاسمها مع جيرانها بسبب شساعة حدودها الجغرافية، وتقاسمها أيضا لنتائج هذه الأزمات، حيث تقع الجزائر اليوم بين خيارين حاسمين، فلا هي قادرة على مواجهة الأخطار الأمنية التي أفرزتها الأزمات الإقليمية، ولا هي قادرة على تجاوز التزاماتها الإنسانية الأخلاقية منها والدولية تجاه هؤلاء المهاجرين.

وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

تشهد الحدود الجنوبية الشاسعة للجزائر مع دول منتجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، تزايد مستمرا في انتاج العوامل المسببة للظاهرة، الأمر الذي يحتم على الجزائر ضرورة إعادة النظر في علاقاتها الإقليمية في ظل ما تعرفه البيئة الدولية والإقليمية من تغيرات، وهو ما يقودنا إلى التساؤل التالي:

ماهي الآليات والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة معضلة الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي على ضوء ما تفرضه من تحديات انسانية ومخاطر أمنية.

انطلاقا من هذه الإشكالية سنعالج من خلال هذه المداخلة المحاور الكبرى التالية:

- **ماهية الهجرة غير الشرعية.**
- **الهجرة الغير شرعية في الفضاء الأورومتوسطي: دراسة في العوامل المنتجة.**
- **الهجرة غير الشرعية: بين الأمني والإنساني**
- **آليات واستراتيجيات الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومتوسطي.**

I. ماهية الهجرة الغير شرعية:

تعد الهجرة أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فمنذ وجود الإنسان على الأرض كان على ترحال دائم بحثا عن متطلبات الحياة والعيش، كتلك الهجرات التي خرجت من شبه الجزيرة العربية إلى العراق وبلاد الشام وشمال أفريقيا، أو هجرات القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس في منطقة بحر البلطيق شمالا. والملاحظ أن هذه الهجرات البدائية كانت تتم بصورة جماعية لا فردية، إذ كانت تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل بأكملها كحركات جماعات الصيد والقنص أو تلك الجماعات التي تعيش على الزراعة، كما حدث في هجرة الشعوب الأوربية التي تعد من أكبر الهجرات التي عرفها التاريخ الحديث التي توجهت إلى أمريكا أولا ثم إلى استراليا وجنوب القارة الأفريقية[1].

ويعتقد الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع، أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية أو دوافع أخرى كالمجاعات والفقر، الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى[2]، وعليه يمكن القول بأن معظم الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طاردة يصعب التغلب عليها من المواطن الأصلية للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بالحروب[3].

من ذلك يتضح أن مفهوم الهجرة يحمل معان معقدة تتداخل في الجوانب السوسيولوجية والأنثروبولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية، مما يجعلها مجالا خصبا للدراسة تستدعي اهتمام الباحث، خاصة وأنها قد تثير مشكلات عديدة منها مشكلة التكيف الناجمة عن اصطدام النماذج الحضارية والثقافية التي ألفها المهاجرون في موطنهم الأصلي بالنماذج الحضارية الجديدة.

والهجرة في اللغة العربية من الفعل (هجر)، والهجر، ضد الوصل، هجره يهجره هجرا وهجرانا، ويقال: هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلته، والهجرة: الخروج من أرض إلى أرض، أما اصطلاحا فمن الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، فقد استعمل لفظ الهجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية للأفراد أو الجماعات، لذلك عرفت الهجرة بأنها التغير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة، وقد عرفت هيئة العمل الدولية الهجرة

على أنها انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها بهدف القيام بمهمة أو شغل أو وظيفة ، كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه، كما قد تكون الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم[4].

كما يعرف تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 بعنوان" **التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري و التنمية"** المهاجر على أنه: "الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد إما بالعبور لأحد الحدود الدولية، أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه"، ولقد أشار التقرير كذلك إلى المهاجر النازح والمهاجر الوافد، فالمهاجر النازح ينظر إليه باعتباره مهاجرا من منظور البلد المنشأ، أما المهاجر الوافد فينظر إليه بوصفه مهاجرا في بلد المقصد. وتعتبر الهجرة الدولية كباقي الهجرات الداخلية من حيث أنها فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة، بناء مسكن، وتوفير مستقبل آمن لعائلته، وباختصار الهجرة من أجل تحقيق الرفاهية والأمان والعيش بكرامة. فالهجرة في أبسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا أم أمنيا، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

أما فيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "**الهجرة**" ولفظ "**غير الشرعية**"، والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي[5]، مما جعل الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[6].

أمّا المكتب الدولي للعمل "***BIT***" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "**كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجًرا غير شرعي أو سرّي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية**"[7].

الجدير بالذكر في هذا المقام، أن هناك عدة نماذج وأطر تحليلية حاولت إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، فنجد "**بوزان**" و "**ويفر**" من مدرسة كوبنهاغن قاما بتطوير فكرتي الأمن المجتمعي والأمن[8]، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد في إطار

الدراسات الأمنية بإشراف من بوزان، والتي اهتمت أساسا بتوسيع حقل الدراسات الأمنية بإدراج مجموعة من المتغيرات المهددة لأمن الأفراد غير تلك التهديدات التقليدية المعهودة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها ويفر حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بالأمننة، والتي تهتم أكثر فأكثر بإضفاء الطابع الأمني على مجموعة من القضايا والمتغيرات الهامشية، كمقاربتين لفهم فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة التي استدعت التركيز على أمن الدولة المرتبط بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية[9]، وفي هذا الصدد يقول "**بوزان**" أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن في صنع السياسة يحول الممارسات الدستورية إلى ممارسات تسلطية[10]. خاصة في ظل تخوف الدول الأوروبية من الغزو المتزايد عبر ما أسمته بـ "**قوارب الشباب**" القادمين من الجنوب والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات والإرهابيين.

II. *W. A. Lewis* أمّا النظرية النيوكلاسيكية لصاحبها "***Lewis***" فقد فسّرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، في مقابل ذلك نجد أن "**نظرية الشبكات أو دوام الهجرة**" ترى أن قرار الهجرة لا يقوم على حساب اقتصادي بحت على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله. أما "**نظرية الطرد والجذب**" فعلى الرغم من اعترافها بالعوامل الاقتصادية كدافع قوي وراء الهجرة، إلا أن هناك دوافع أخرى لا تقل أهمية وراء هذا القرار، فانعدام الديمقراطية والنظم الدكتاتورية والثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب الداخلية، تعتبر من العوامل المسببة للهجرة[11]، ذلك أنها تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليًا ينفره من بيئته الأصلية (بيئة طاردة)، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي (بيئة جاذبة)، وهو ما يفسر وجود نسبة كبيرة من الشباب الميسورين ماديا داخل قوارب الموت، ونسب أخرى معتبرة من الأشخاص المتقدمين في السن الذين لا يمثل العامل المادي بالنسبة لهم حافزا كبير بالنظر لتقدم أعمارهم، فهم مهاجرون من أجل نمط حياة أفضل وليس من أجل تحسين أوضاعهم المادية.

<u>الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي: دراسة في العوامل المنتجة:</u>

تتأسس المخاوف الأوروبية من تحول المعادلة الجيو-إستراتيجية المتوسطية، لفترة ما بعد الحرب الباردة، على إمكانيات انتقال المشاكل الناجمة عن الأزمات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في دول الجنوب إلى كل المنطقة المتوسطية، بالنظر إلى افتقار معظم حكومات دول جنوب المتوسط،

لآليات فعالة أو استراتيجيات مستقبلية، للخروج من حالة الأزمات التي تعيشها. فدول المغرب العربي لازالت تمثل نسبا متقدمة من حيث ارتفاع البطالة، تدني مستوى الدخل الفردي، انتشار الفساد ... الخ، وما إلى ذلك من المشاكل، التي صارت تعتبر اليوم تهديدا حقيقيا للأمن في كل مستوياته الإنسانية.

1. **البعد الديموغرافي:**

أدى هذا الانفجار الديموغرافي في دول جنوب المتوسط، وبالأخص دول المغرب العربي، إلى جانب عوامل مجتمعية واقتصادية، إلى ارتفاع نسب الهجرة جنوب-شمال بنسب كبيرة، ومقلقة في نفس الوقت، بالنظر إلى المشاكل التي تنتج عن هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات الأوروبية. وإذا كانت الهجرة كوجه من أوجه التفاعل الإنساني في المتوسط، وكسلوك إنساني طبيعي (الهجرة في إطارها القانوني) أحد التحديات الأساسية التي واجهتها المجتمعات الأوروبية، فإن الأمر الذي يقلق الأوروبيين، والمجتمع الدولي ككل في السنوات الأخيرة، هو الارتفاع المتزايد في نسب الهجرة غير الشرعية[12]، وبالأخص من دول الجنوب نحو الشمال.

وتنظر الدول الأوروبية، بدون استثناء إلى ظاهرة الهجرة، في المجال المتوسطي على أنها أحد التحديات الأمنية الكبرى[13]، بالنظر إلى ما تجلبه من ثقافات أجنبية على الشعوب الأوروبية. ولقد ازدادت حدة الهجرة غير الشرعية، من جنوب المتوسط إلى الشمال منذ سنوات التسعينيات، حيث عانت مختلف دول جنوب المتوسط من أزمات اقتصادية وتوترات أمنية، وهو الأمر الذي حفز معظم شباب دول الجنوب على هجرة بلدانهم الأصلية تجاه أوروبا بحثا عن فرص عمل من أجل حياة أفضل، خاصة في ظل سيطرة الفئة الشبانية على معظم مجتمعات الجنوب، التي تمثل فيها الفئة العمرية (0-15) نسبة أكثر من 50%. ففي حالة الجزائر مثلا، تقدم معظم التقديرات الديموغرافية أن البنية السكانية الجزائرية ستبقى متميزة بقوة شبانيه كبيرة. وهو ما يفسر النسب المرتفعة لظاهرة هجرة الشباب الجزائري المثقف نحو أوربا، التي تقدر بحوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين، الصحفيين، المحامين، الأطباء، والفنانين منذ اندلاع الأزمة الأمنية في الجزائر في بداية التسعينيات.

2. **البعد الاقتصادي:**

تتميز اقتصاديات دول الجنوب بكونها اقتصاديات استهلاكية وليست إنتاجية، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة في درجة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط. وعلى هذا الأساس، ينظر الأوروبيون إلى مثل هذه الفوارق الاقتصادية ذات التأثيرات المجتمعية، على أنها مقدمات لأزمات سياسية وانزلاقات اجتماعية داخل المجتمعات الجنوب-متوسطية. وهي المشاكل

التي طالما أُدركت من طرف الأوروبيين على أنها تهديدات أساسية لأمن مجتمعاتهم، بالنضر إلى ارتباطها الوثيق بمشاكل التطرف، الجريمة المنظمة، والهجرة السرية. إضافة إلى تخوف الدول الغربية من عدم قدرة الحكومات في جنوب المتوسط، على التحكم في الأزمات التي يعيشونها، وما ينجر عنها من مخاطر أمنية. ومن هذا المنطلق، كانت المشاكل السياسية والأمنية في الجزائر في مرحلة التسعينيات، مصدر قلق بالنسبة للأوروبيين، ومركز اهتمامهم على مستويين، أولهما العمل على تحييد التهديدات الأمنية، والحيلولة دون انتشارها إلى أوروبا، وثانيهما العمل على تأمين مصادر الطاقة التي توفرها الجزائر، حتى لو تطلب ذلك استراتيجيات عسكرية.

من جهة أخرى، تعاني حكومات دول جنوب المتوسط من صعوبات اقتصادية ومالية متقدمة، وعادة ما تجد نفسها في موقع انكشاف أمني غذائي. مما جعل المخاوف الأوروبية تتمحور حول فكرة تنامي أحاسيس الحقد والإحباط لدى شعوب جنوب المتوسط تجاه دول الشمال، والتي تتأسس على أن شعوب دول جنوب المتوسط، غالبا ما تعتقد أن الدول الأوروبية مطالبة بتحقيق أمنها الغذائي، في إطار علاقات الشراكة التي تربط بين ضفتي المتوسط، فالجزائر على سبيل المثال، الذي عرف فيها القطاع الفلاحي العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية منذ بداية الثمانينيات، لازالت إلى حد اليوم لم تحقق أمنها الغذائي، بالنظر إلى عدم جدية السياسات المتبعة من جهة، والفوارق الشاسعة بين النمو الديموغرافي والإنتاج الزراعي من جهة أخرى[14].

3. **البعد السياسي:**

تتميز مجتمعات جنوب المتوسط، خاصة المجتمعات المغاربية، بأنها مجتمعات تحكمها أنظمة تسلطية، وهو ما يجعل استقرارها وتماسكها الاجتماعي، هويتها الثقافية، وجدواها الاقتصادية، عرضة لتهديدات داخلية ذات انعكاسات إقليمية، كما يجعل مجتمعاتها "**محضن**" "***Incubateur***" للعديد من "**الحركيات السوسيو-سياسية**" "***Mouvement Socio-Politique***" المناهضة لحكوماتها، هذه الحركيات التي تنتهج، في الغالب، وسائل تغيير عنيفة، كما تنشط محليا، إقليميا، ودوليا، أو تنتقل في شكل حركات هجرية إلى أوروبا، لممارسة نشاطاتها من هناك. بل أكثر من ذلك، تجد الحركات الإرهابية في هذه الحركيات مجالا خصبا لنشر عقيدتها الجهادية، وتجنيد الشباب الذي أثقلته هموم البطالة[15].

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن تواجد كل هذه العوامل على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط، ودرجة التفاعل العالية فيما بينها، أنتج حالة من الانسداد الكلي على مستوى مجتمعات جنوب المتوسط، بسبب التراكم اليومي للمشاكل والصعوبات المختلفة، هذا الوضع الذي أنتج بالنسبة للأوروبيين، تهديدا أساسيا للأمن الشامل

في المتوسط، هو "الهجرة الغير شرعية"، وكل الظواهر المتصلة بها.

III. الهجرة الغير شرعية بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني:

مع نهاية الحرب الباردة، وما نتج عنها من تغيرات على مستوى بنية السياسة الدولية، عرفت العلاقات المتوسطية بكل أبعادها تغيرات هامة. فبعد أن كانت الترسانة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ترسم معالم العلاقات الاستراتيجية والأمنية المتوسطية، صارت المحددات المجتمعية، الإنسانية، البيئية، من بين أهم الاهتمامات الأمنية في المتوسط، متماشية في ذلك مع التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن، وتوسع الاهتمامات من "**عسكرية تقليدية**"، إلى "**إنسانية حديثة**"، وإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن على أساس "**محورية الإنسان**"، لا على أساس الدولة "**كتجريد فلسفي**"[16].

وجاء في كتاب "**صموئيل هنتنغتون**" "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، ما يلي: "التاريخ، والقرابة المكانية، والفقر تؤكد أن فرنسا وأوروبا مقدر لهما أن تغمرا بأغلبية من المجتمعات الفاشلة في الجنوب"[17]. وعليه، تعتبر الهجرة جنوب-شمال من أكبر التحديات التي تخيف الأوروبيين من ضياع هويتهم الثقافية، بسبب صعوبة إدماج كل المهاجرين، بالنظر إلى تدني مستوياتهم التعليمية، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا بالنسبة للمهاجرين في الحصول على عمل، بالنظر إلى مستوى التطور التعليمي والتكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات الأوروبية، و في هذا السياق صرح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي قائلا بأن الهجرة تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيًا وأمنيًا على فرنسا، وتشكل مصدر تهديد وتوتر كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في الدولة ويعانون من أوضاع بائسة في الأساس.

واعتبرت الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، وحتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة الذي أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، على الرغم من المخاطر التي يتعرضون لها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه، وكذا إمكانية الاعتقال والسجن والعذاب النفسي والجسدي في حالة الوصول إلى الجهة الأخرى[18]. في هذا السياق كتبت اللجنة الديموغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا في تقريرها حول الهجرة أنه خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايدا كبيرا جدا غير متوقع لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميين قادمين من بلدان متوسطية عديدة ويعيشون مهمّشين في وضع غير معروف وفي

أحيان كثيرة في وضعية غير قانونية وهم يتزايدون بصفة مستمرة .وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب المتوسط عموما وسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى، والقرب الجغرافي من جهة ثالثة، كل هذه العوامل حوّلت هذه الدول إضافة لكونها دولا مصدرة للهجرة السرية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوروبا[19].

من جهتها ربطت النخب السياسية الأوروبية ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرتي التطرف الإسلامي والأزمة السكانية، حيث أصبح يرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية، فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسيس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية المتطرفة، التي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد الفئات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الإسلامية، وخاصة في ظل تفاقم أزمة البطالة العالمية، حيث غالبا ما يجد الشباب المهاجر نفسه محل استغلال في أوروبا، إما بسبب الوضعية غير القانونية، أو بسبب نقص الكفاءة التي تمكنه من امتهان وضائف محترمة، وهو الأمر الذي يدرك حاليا لدى الأوروبيين على أنه تهديد عبر وطني لأمن مجتمعاتهم. وقد أنتج انكماش القوة البشرية في أوروبا، مقابل النمو الديموغرافي السريع في جنوب المتوسط، مخاوف مستقبلية من تَكوُّن معادلة ديموغرافية مختلة لصالح الجنوب، وهو الأمر الذي يدرك من طرف الأوروبيين على أنه تهديد أمني.

ورغم أن هذه الأحاسيس والتفاعلات عادة ما تكون مجتمعية، ولا تخرج عن إطار التفاعلات الحضارية، إلا أنها انتقلت في حالة العلاقات الأورو-متوسطية، إلى مستوى النخب والأحزاب السياسية، حيث صارت التفاعلات والصور الحضارية التي انتقلت مع المهاجرين، منبعا للصراعات داخل المدن الأوروبية، ومحفزا أساسيا لليمين المتطرف، وعاملا مساعدا على تنمية عادات العداء للأجانب، وأصبح "**شعار إدماج المسلمين تهديد لأوروبا**" يمثل العناوين العريضة للعديد من الجرائد والمجلات، ويحتل صدارة برامج العديد من الأحزاب السياسة في أوروبا[20]. بل وحتى مراكز صناعة القرار التي أنتجت في السنوات الأخيرة العديد من السياسات الرامية إلى تقليص التواجد الإسلامي في أوروبا، على غرار قرار "**منع بناء المآذن في سويسرا**"، وقرار "**منع ارتداء البرقع**" في فرنسا، باعتبارها صورا دخيلة ومهددة للنموذج الحضاري الأوروبي.

وعلى هذا الأساس، لا يخاف الأوربيون حاليا أن تغزوهم دبابات وجيوش، ولكن يخافون أن تغزوهم جحافل المهاجرين الذين يتكلمون لغات أخرى، وينتمون إلى ثقافات أخرى، وبالتالي يهددون طريقة حياتهم[21]، جراء الصدامات الثقافية التي انتهت

بالأوروبيين، والفرنسيين على وجه الخصوص، إلى قلق متزايد حول الهوية القومية، حيث أشارت التقديرات في بداية التسعينيات إلى أن ثلثا المهاجرين في أوروبا هم من المسلمين، وأغلبهم شكلوا تجمعات إسلامية ولم يتمكنوا من الاندماج في الثقافات المضيفة. ولقد وصلت حالة الخوف الأوروبي إلى درجة أصبح معها مصطلح "**مهاجر**" مرادفا لمصطلح "**مسلم**"[22]. إضافة إلى ذلك، تمثل التدفقات الهجرية من إفريقيا السوداء، عبر الدول المغاربية هاجسا بالنسبة للأوروبيين، فمنذ بداية التسعينيات أخذت الهجرة الإفريقية عبر الصحراوية، نحو أوروبا في التزايد بشكل مخيف، وبالتالي سوف نتحدث مع العام 2025 عن "أفرقة أوروبا" بدل "أسلمة أوروبا"، يقول "هنتنغتون"[23]، وبالأخص من دول الساحل الإفريقي التي تعتبر أكثر المناطق فقرا في العالم، حيث تحتل دولها المراتب ما بين بين 152-176 من بين مجموع 177 دولة حسب مؤشر التنمية الإنسانية[24].

IV. آليات واستراتيجيات الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومتوسطي:

1. الأبعاد الاستراتيجية للجزائر:

أ. الامتيازات (*Atouts*) الجيو–سياسية:

تمثل الجزائر خصوصية من خلال انتمائها إلى الأبعاد التالية: الإسلامي، المغاربي، العربي، المتوسطي، والإفريقي. إن اجتماع هذه الامتيازات خول للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية مثل: اتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة البلدان المصدرة للنفط، حركة عدم الانحياز، مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، كما تحضر الجزائر اجتماعات قمة الثمانية (***G8***) بصفة عضو مراقب.

إن موقع الجزائر في قلب الضفة الجنوبية للمتوسط، وامتلاكها لحدود برية مع كل الدول المغاربية، أعطاها قوة هائلة على الاستقطاب الدولي، ليس فقط في المجال المتوسطي، بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية، وتراهن اليوم القوى الدولية بشكل كبير على الجزائر للعب دور الدولة المركزية لتسوية الكثير من المشاكل التي تشهدها المنطقة، وبشكل أخص تلك المشاكل الناجمة عن الهجرة غير الشرعية ومختلف مخرجاتها، وهو ما يبرز من خلال الانخراط الجزائري في استراتيجيات الحلف الأطلسي.

ب. الامتيازات (*Atouts*) الطاقوية:

يرجع الاهتمام الذي تتمتع به الجزائر، إلى القدرة التي تتمتع بها فيما يخص ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تعتبر ثان ممول لها بالغاز الطبيعي، وتعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن

الطاقوي الأوربي، حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59% من احتياجاتها الغازية من الجزائر، وهو ما جعل العديد من المهتمين بالمتوسط يقدرون أن الجزائر تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للاستقرار والتوازن الدولي. وبعيدا عن الموارد الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، تعتبر هذه الأخيرة معبرا أساسيا للموارد الطاقوية، التي تتحصل عليها أوروبا من إفريقيا السوداء، ف: "**أنبوب الغاز العابر للصحراء**"، الذي أقيم لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا، ينطلق من العاصمة النيجيرية "**أبوجا**" "***Abuja***" ويمر عبر ميناء "**بني صاف**" "***Beni Saf***" بالجزائر.

إضافة إلى ذلك أعطت الإرادة الجزائرية في تطوير إنتاجها الطاقوي، وتنويع زبائنها، مساحات هامة من أجل التموضع الجيد، مع التحولات الجيو-إستراتيجية العالمية لما بعد الحرب الباردة، حيث يتزايد يوميا القلق الأوروبي فيما يخص أمنهم الطاقوي، من تزايد التموضع الأمريكي في السوق الجزائرية، واستهداف الحركات الراديكالية المتطرفة للمصالح الغربية في المنطقة.

ت. <u>القوة الدبلوماسية</u>:

تبرز قوة الدبلوماسية الجزائرية، من خلال عدد النزاعات والأزمات التي كان للجزائر دور أساسي في تسويتها أو حلها نهائيا، على غرار أزمة الرهائن الأمريكيين، الذين اعتقلتهم إيران، الأزمة العراقية-الإيرانية في سنوات السبعينيات، مشاكل بعض بلدان الساحل مع الطوارق، الأزمة التشادية-الليبية، النزاع الإثيوبي-الإرثيري، النزاع في جمهورية الكونغو، مسار السلام العربي-الإسرائيلي. كما كان للجزائر دور بارز في الجهود الدبلوماسية، التي قادتها مجموعة من الدول لتفادي الحرب الأخيرة على العراق. وهو ما يجعل من الجزائر دولة مرشحة بشكل كبير للعب دور دبلوماسي لتوحيد الرؤى الإقليمية حول طبيعة الحلول المفضلة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة.

2. <u>المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط</u>:

يتحدد الأمن القومي الجزائري بأربع جهات أساسية هي: الجبهة المغاربية، الإفريقية، العربية، والمتوسطية، وهي الأبعاد الأساسية التي تنتمي إليها الجزائر، وعلى الرغم من أهمية الدائرة المتوسطية، بالنسبة للأمن الجزائري، اهتمت منذ استقلالها بالدوائر المغاربية، العربية، الإفريقية، التي تنظر إليها على أنها تتميز بالترابط، والتكامل من حيث أنها أقاليم تقع ضمن العالم الثالث، ورغم أن المتوسط يمثل امتدادا أساسيا للجزائر، إلا أن العامل السيكولوجي–التاريخي أثر بكل ثقله، في إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي لفترات معتبرة، حيث اهتمت الجزائر أساسا بالدائرة الأمنية المغاربية، بالنظر إلى التهديدات الأمنية الترابية التي مثلها المغرب على الجزائر[25]. وعليه، يمكن تفسير إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي، بثقل الماضي التاريخي الذي تشكل أساسا من الغزوات

المتتالية إلى غاية الاستعمار الفرنسي. على هذا الأساس، كان المتوسط بالنسبة للجزائر، جبهة انكشاف تاريخية إلى درجة يمكن القول معها، أن قرابة الثلاثين سنة من استقلال الجزائر كان البعد المتوسطي ثانويا بالنظر إلى الاهتمامات العربية، المغاربية، والإفريقية.

كما أن الظروف الدولية والإقليمية، التي كانت سائدة خلال مرحلة السبعينيات، ساهمت بشكل كبير في تبعية الدائرة المتوسطية، لدوائر أمنية أخرى بالنسبة للأمن القومي الجزائري، حيث أن قوة الصراعات الإيديولوجية، التي سادت خلال هذه الفترة، وانخراط الجزائر في الاهتمامات الجنوبية، التي طبعت هذه الفترة على غرار السيادة الوطنية، دعم الحركات التحررية، والحياد الايجابي، طبعت سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، بالانخراط ضمن محاولات إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية والأمنية الخارجية.

لكن، وعلى الرغم من هذا البعد الجزائري عن الاهتمامات المتوسطية، إلا أنه لا يندرج ضمن منطق إهمال الجزائر لبعدها المتوسطي في حد ذاته، وإنما يرجع إلى سببين رئيسين هما:

- قوة التهديدات الترابية التي مثلتها الأطماع المغربية على الأمن القومي الجزائري.
- رفض الجزائر الانخراط في الاستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي، واقتناعها أن قضية الأمن في المتوسط، يجب أن تدرك ضمن إطار شامل، يجمع كل الدول المتوسطية، تحت استراتيجية أمنية شاملة.

على هذا الأساس، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط، هو إدراك شامل، وأن مقاربتها الأمنية في المتوسط هي مقاربة شاملة، حيث اقترحت الجزائر في أفريل 1972، عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي "**وارسو**" و"**الأطلسي**"، على أساس الشعار الذي اشتهر به الرئيس الجزائري "**هواري بومدين**" "**المتوسط للمتوسطيين**"، وهو الشعار الذي يحمل معاني مباشرة لرفض الجزائر، إدارة المسائل الأمنية في المتوسط من طرف فواعل غير متوسطية.

بالإضافة إلى هذا التحرك الفردي، تحركت الجزائري في إطار جماعي، عبر حركة عدم الانحياز متوسطيا، لاسيما منذ قمة عدم الانحياز التاريخية، التي عقدت في الجزائر سنة 1973، والتي نادت بتحويل المتوسط إلى منطقة "**سلام، أمن، وتعاون**"، وطالبت الجزائر بإدخال مشاكل الامن في المتوسط، كأحد أهم اهتمامات الحركة. وهي الاستراتيجية التي تؤكد على الشمولية التاريخية للمسائل الأمنية المتوسطية، في السياسات والاهتمامات الأمنية الجزائرية.

مع بداية التسعينيات بدأت الجزائر تدرك، تدريجيا، أهمية الفضاء المتوسطي باعتباره حلقة هامة في سياستها الأمنية، ومع ازدياد حدة الأزمة

الداخلية في الجزائر، والتوجسات الغربية من مخاطر الانزلاق الإقليمي لهذه الأزمة، وإخلالها باستقرار المغرب العربي، وبالتالي تعريض أوروبا لموجة غير مسبوقة من الهجرة. بالإضافة إلى أن هذه الأزمة، جاءت ف وقت صارت فيه أوروبا أكثر اهتماما بالأخطار الآتية من الجنوب.

من جهة أخرى تزامنت الأزمة الجزائرية، مع صعود مشاكل التنمية الاقتصادية ، الهجرة غير الشرعية، والأصولية على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية، وهو ما جعل الأوروبيين يعتقدون، دائما، أنه لا يمكن لأوروبا أن تكون في حالة أمن، ما دامت الفوارق الاقتصادية والسكانية والقيمية، تتعمق بين ضفتي المتوسط، وهو الإدراك الذي عزز من جهة أخرى، قناعات أن الأمن في المتوسط يجب أن يقوم على صيغة توافقية شاملة بين التنمية الاقتصادية، والتحكم في تدفقات المهاجرين، ومشكلة الأصولية، وهي التوجهات التي تقع، في الأخير، ضمن المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط. ومن هذا المنطلق، تصر الجزائر في سياساتها الأمنية المتوسطية، على مبدأ الشمولية من حيث الأقاليم الفرعية التي تندرج ضمن المتوسط، وكذا من حيث القضايا الأمنية.

على هذا الأساس تهتم الجزائر في مقاربتها الأمنية للمتوسط، بضرورة إيجاد سبل للحوار والتعاون، من أجل تسوية مظاهر اللاإستقرار الآخذة في الارتفاع، على مستوى الفضاء المتوسطي، مثل: ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات، الهجرة السرية، مشكلة الإرهاب، الجريمة المنضمة، التجارة الغير شرعية للأسلحة، الجريمة المعلوماتية، الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، الكوارث الطبيعية ... الخ. وتتأكد هذه القناعة الجزائرية فيما يخص شمولية الأمن في المتوسط بين جميع الفواعل، في ظل حقيقة، أن هذه التهديدات ورغم أنها تتواجد على مستوى جنوب المتوسط، إلا أن قواعدها الخلفية في الغالب متواجدة داخل البلدان الغربية.

بداية يجب التذكير بأن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد والأسباب، مما يستدعي حلولا كلية وشاملة تشترك فيها جميع الأطراف كل حسب إمكانياته وموقعه، والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية تشارك بفعالية في كل الاستراتيجيات الدولية الإقليمية وما بين الدولاتية لمكافحة الظاهرة التي تعتبر أحد أهم عناصر أجندات الدول بالنظر إلى ما تخلفه من اختلالات على السياسات الأمنية للدول، وتبرز استراتيجيات الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية سواء من خلال المستوى الإقليمي (مشاريع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، أو من خلال المستوى ما بين الدولاتي (اتفاقية الشراكة الثنائية)، أو من خلال المستوى الدولاتي (السياسات الوطنية)، وخاصة قانون تجريم الهجرة غير الشرعية.

أ. **على المستوى الإقليمي**:

تذهب أغلب الدراسات والتحاليل، المقدمة لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وانخراط الشباب في مختلف النشاطات الإجرامية في دول جنوب المتوسط، إلى أن معظم شعوب هذه المنطقة تتقاسم مشاعر الخيبة وضياع الأمل في تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي، وعدم قدرة حكوماتها على إدماج فئة الشباب اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا. وعلى هذا الأساس، جاءت أغلب مشاريع الشراكة بين ضفتي المتوسط في شكل مبادرات اقتصادية ذات مضامين أمنية، وحتى إن لم تشارك الجزائر فيها بفعالية لاعتبارات استراتيجية سنتطرق إليها في الصفحات التالية، إلا أنها كانت حاضرة فيها من الناحية الرسمية أو على الأقل من حيث وقوعها داخل النطاق الجغرافي لهذه المشاريع، حيث كانت من بين الدول المعنية بـ: "**مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط**"، وكانت من بين الدول المهتمة جدا بـ "**مبادرة 5+5**" التي تتماشى مع الرؤية الجزائرية للأمن في المتوسط، من حيث أنه قضية شاملة غير قابلة للتجزئة، ويستدعي بناء إطار أمني شامل لمواجهة التحديات الأمنية المطروحة على كل المستويات، والتي من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولهذا ركزت المبادرة على مناقشة قضايا الأمن والاستقرار في المتوسط، الاندماج الإقليمي والتعاون الاقتصادي، التعاون في الميدان الاجتماعي والإنساني، حوار الثقافات والحضارة، وتكثيف التشاور والحوار السياسي في القضايا المتوسطية، كاستراتيجيات وقائية للتخفيف من حدة الصدامات بين ضفتي المتوسط.

مع نهاية الحرب الباردة كانت الجزائر كغيرها من الكثير من الدول مجبرة على تغيير بعض إدراكاتها لطبيعة التفاعلات الدولية، مما نتج عنه مشاركة الجزائر في مشروع "**الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي**" الذي كان بداية الإعلان عن المهام الجديدة التي أنيط بها الحلف الأطلسي، على غرار مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، نحو أوروبا وأمريكا، باعتبارها مشاكل متأصلة في جنوب المتوسط، من خلال انتهاج "**الحوار**" و"**الشراكة**" كآليتين أساسيتين لتعزيز التعاون الأمني والعسكري في المتوسط. كما كانت الجزائر من بين الدول التي راهنت على "**مسار برشلونة**" الذي أكد على ضرورة إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار، على أساس المواجهة المشتركة للتحديات الاقتصادية، الجيو-استراتيجية، الاجتماعية، والثقافية، من خلال فتح ثلاثة مجالات كبرى للشراكة: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والإنسانية[26]، للتخفيف من حدة انتقال الأفراد من جنوب المتوسط إلى شماله التي ارتفعت مستوياتها بشكل متزايد في منتصف التسعينيات.

تماشيا مع سياسة التوسع والانفتاح الإقليمي التي باشرها الاتحاد الأوربي، كانت الجزائر من بين الدول

المعنية بـ: "**سياسة الجوار الأوروبي**"، التي تهدف إلى خلق حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار وإقامة علاقات وثيقة تسعى إلى السلام، ومُؤَسَّسة على تعاون مُحترِم للحريات الأربعة[27]، وفي نفس السياق قدم الرئيس الفرنسي السابق "**نيكولا ساركوزي**" مشروع "**الاتحاد من أجل المتوسط**" الذي جاء بفكرة "**اتحاد سياسي**" بين الدول المتوسطية، قائم على أساس "**المساواة**" بين طرفي المتوسط[28].

إن استعراض وقراءة هذه المبادرات والمشاريع ذات الاهتمامات الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والحضارية، الموجهة إلى الفضاء المتوسطي، كآليات لمواجهة التحديات القائمة في هذا الفضاء، والمُقدَّمة دائما على أنها تحديات قادمة من جنوب المتوسط، تحيلنا في الأخير إلى نقطتين أساسيتين هما:

- هذه المبادرات والمشاريع، لم تأتي نتيجة لرغبة الطرف الأوروبي في تطوير الاقتصاديات المغاربية، أو حماية الدول المغاربية من أخطار الفساد، الجريمة المنظمة، والإرهاب، وإنما جاءت نظرا لما يمثله استقرار هذا الفضاء من فوائد بالنسبة للمصالح الغربية، أي من أجل إدارة توازنات دولية بالشكل الذي يخدم المصالح الغربية، فكفل هذه الأخطار المتأصلة في دول جنوب المتوسط تعتبر بمثابة العامل الأساسي المنتج لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تصب بالقوافل داخل الفضاء الأوروبي حاملة معها كل مستويات التهديد التي تقدمه مقاربة الأمن الإنساني.
- رغم كل الاعتبارات غير الأمنية التي تحملها هذه المشاريع ظاهريا، لكن في حقيقة الأمر يبقى الهاجس الأمني عاملا مشتركا بين كل هذه المبادرات، وهو ما يعطي لعامل الاستقرار في المغرب العربي أهمية استراتيجية بالنسبة للأوروبيين. وهو الهاجس الذي أنتجته تلك الارتباطات التي أصبحت واضحة جدا بين المهاجرين غير الشرعيين ومختلف أشكال الإجرام من العمليات العشوائية المنفصلة وصولا إلى الانخراط في الشبكات الإرهابية. وهو الهاجس الذي ضاعفته العولمة أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى ترابط وتداخل المصالح الدولية، وسرعة انتقال التهديد الأمني من المحلي إلى العالمي.

لكن يجب الإشارة إلى أنه ورغم هذا العدد المعتبر من المشاريع الاقتصادية-الأمنية، التي كانت تهدف لمحاولة خلق أطر مؤسساتية قادرة على استيعاب المشاكل والتهديدات الأمنية في حوض المتوسط، إلا أنها لم تستطع إلى حد الآن استيعاب قوة وسرعة التحولات العالمية، التي مست الميادين المادية، القيمية، والإدراكية على مستوى ضفتي المتوسط. فمنذ نهاية الحرب الباردة، وفقدان العديد من الأنظمة في جنوب المتوسط للغطاء الاستراتيجي الذي وفرته قوة الاستقطاب، أصبحت المشاكل الجنوب-متوسطية، اهتمامات أساسية في استراتيجيات الأمن الأوروبي، لكن تبقى النظرة الأحادية التي طغت على هذه المشاريع، عاملا محددا

وأساسيا في استمرار هذه التهديدات، فهذه المشاريع عالجت -في معظمها- النتائج والتهديدات الأمنية، دون التطرق إلى الأسباب التي يعتبر التخلف الاقتصادي أهمها، والأهم من ذلك كله أنها لم تنطلق من مبدأ التكافؤ بين الطرفين، مما جعل كل المقترحات التي تقدمها تصب في خانة إتهام دول جنوب المتوسط بدل إشراكها الجدي في النقاشات. وبالنتيجة، وجدت دول جنوب المتوسط -ومنها الجزائر-نفسها في موقع الاستغلال مرة أخرى من خلال استعمالها كحواجز ضد قوافل الهجرة دون أي ميزات تشجعها على الانخراط في عملية مكافحة الهجرة، خاصة وأنها متضررة من الظاهرة بنفس الحجم، حيث لم تعد الدول المغاربية دولا منتجة للظاهرة فقط بل وأصبحت بشكل متزايد مناطق عبور أو دول استقرار لتلك القوافل البشرية المهاجرة هروبا من قساوة الصحراء وتفاقم النزاعات المسلحة.

ب. **<u>على المستوى الدولاتي</u>**:

في إطار المقاربة الجيو-سياسية، تعتبر الجزائر، بحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي، نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجهات، خاصة مع شساعة مساحتها، وطول حدودها البرية والبحرية. في هذا السياق، في قلب مجموع جغرافي معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي، ينظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة، لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر في المتوسط، كما تُدرك الجزائر في السنوات الأخيرة، على أنها دولة ذات خبرة، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية.

لكن ورغم هذه الأهمية التي ينظر بها الغرب إلى الجزائر، لم تكن الجبهة المتوسطية، دائرة أمنية ذات أولوية بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى ثقل العامل التاريخي، الذي جعل من المتوسط نقطة سوداء بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاءها برا، فإن كل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط، فمثلا بين 1505 و1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى حوالي 100 حملة عسكرية غربية. لكن، من ناحية أخرى، يعبر هذا الأمر عن الأهمية الاستراتيجية للمتوسط في السياسات الأمنية للدول المتوسطية، خاصة الواقعة في الجنوب، بحكم أنها كانت في الغالب هدفا للسيطرة، وليس فاعلا يسعى إليها. هذا التاريخ من الصراع في المتوسط، وهذا التاريخ من الغزوات المتتالية، الذي ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين، جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الامن القومي الجزائري. وبعد الاستقلال مباشرة اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية، لكن هذا الاهتمام تغلبت عليه الشواغل الغربية البرية، جراء المطالب الترابية المغربية، التي تحولت إلى غزو، وما زالت آثاره

واضحة إلى حد اليوم على مستوى العلاقات الجزائرية-المغربية.

إن التطور المتسارع لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي لم يترك المجال الكافي لدول المنطقة لإثراء النقاشات حول المهاجر، وسرعان ما أسفرت النقاشات عن تيارين متناقضين حول الظاهرة، حيث تعتبرهم التيار الأول "**ضحايا**"، يجب التكفل بهم، في حين يراهم التيار الثاني "**جناة**" يجب معاقبتهم، مما ترك المجال واسعا للدول لاختيار التيار الذي يخدم مصالحها ويتماشى مع ظروفها.

من الناحية القانونية، لم تكن الظاهرة محل اهتمام المشرع الجزائري لفترات زمنية طويلة، إن لم نقل أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعرف نقصا قانونيا فاضحا للتعامل معها، وكثيرا ما كان يجد القضاة الجزائريين أنفسهم في "**حرج قانوني**" أثناء محاكمة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين على الأراضي الجزائرية. لكن ونتيجة التنامي المخيف للظاهرة على مستوى التراب الجزائري، لجأ المشرع الجزائري إلى سد الفراغ القانوني الخاص بالظاهرة بتبني إجراءات ردعية، والانحياز إلى تيار تجريم المهاجرين من خلال إصدار قانون تجريم الهجرة غير الشرعية لسنة 2009، حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على اتخاد هذا الإجراء وغيره في سبيل مجابهة السيلان الهائل للأجانب نحو أراضيها، خصوصا مع تعدد أشكال مغادرة البشر لأراضيهم الأصلية بين اللاجئين والنازحين والمهاجرين، على الرغم من أن هناك إطار قانوني مختلف لكل شكل من هذه الأشكال.

نصت المادة 175 مكرر، وبشكل صريح على تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمعاقبة على كل من يقدم على ممارستها، حيث جات في نص المادة:

"**دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر إقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود**"[29].

الملاحظ أن هذا القانون جاء متأخرا، وإضافة إلى ذلك جاء ناقصا، ولا يعالج المشكلة في كل جوانبها، بل لا يعالج الظاهر من مسبباتها الرئيسية، فالقانون 09-01، تعرض للظاهرة في شق وأهمل الشق الثاني، حيث خصص العقوبات المذكورة في المادة أعلاه للأشخاص الذين ينتقلون من داخل التراب الوطني إلى دولة أخرى بطريقة غير

شرعية، سواء كانوا جزائريين أو أجانب. وأهمل الشق الثاني، والذي يمكن اعتباره أهم من الشق الأول بحكم أنه المسبب للظاهرة، والمتمثل أساسا في نقل الأشخاص المهاجرين من دول أخرى إلى الجزائر بطريقة غير شرعية، وعلى الرغم من أن المشرع الجزائري كان قد عالج هذه الظاهرة من خلال القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، إلا أن معالجة نفس الظاهرة بقانونين منفصلين ومتباعدين زمنيا قد يخلق الكثير من الفجوات القانونية التي تعرقل عملية التنظيم الصارم للظاهرة.

لا يعتبر هذا القانون جهدا منفصلا، بل هو الحقيقة تكملة ودعم لتلك المجهودات التي تبدلها المؤسسات الأمنية للدولة الجزائرية بمختلف أنواعها، حيث تعمل الجزائر على تسخير كل المعدات التي تمكنها من مراقبة حدودها للحد من سيلان القوافل البشرية الإفريقية نحو أراضيها، ويدخل في هذا الإطار معدات الرقابة الليلية الحديثة التي اقتنتها الجزائر في إطار الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسهر على تنفيذ هده الجهود مجموعة "**حرس الحدود**" التابعة للجيش الوطني الشعبي، وتعمل على مراقبة الحدود البرية الجزائرية ومنع أي محاولة لدخول التراب الوطني بطريقة غير مشروعة، و"**حرس السواحل**" وهي مجموعة تابعة للقوات البحرية الجزائرية، تعمل على منع الانتقال غير الشرعي عبر المياه الإقليمية الجزائرية، و"**شرطة الحدود**" التي تقع على عاتقها مراقبة عمليات الدخول والخروج من وإلى الجزائر بأوراق رسمية وغير مزورة.

خاتمة:

في الأخير تبقى قضية الأمن في المتوسط قضية مركبة ومعقدة، وتستلزم مقاربة كلية وشاملة بغض النظر عن بعض الأطراف الأوروبية التي لازالت مؤمنة بنجاح الإجراءات الأمنية القمعية، فالهجرة غير الشرعية كمشكل أورومتوسطي، تخضع للعديد من المسببات وتسيرها الكثير من الحركيات، لا يمكن أن تتوقف مادامت هناك نسب عالية من المهاجرين لازالت تهاجر من أجل "**الحفاظ على البقاء**"، وليس بحثا عن الرفاه فقط، فاستمرار مسببات الظاهرة وعلى رأسها الفقر، والنزاعات المسلحة، سيبقي على الظاهرة لمدة أطول، فلا أحد يقبل على نفسه انتظار الموت جوعا، أو الموت في حرب لا تعنيه، في سبيل أمن أوربا. ومن هذا المنطلق كانت المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط مقاربة شاملة وكلية تطالب بإشراك كل الأطراف المعنية، وبتقديم كل الوسائل الممكنة للقضاء على مسببات الظاهرة، كتقديم مبادرات اقتصادية جادة لتحسين الظروف اليومية لشعوب جنوب المتوسط، وتقديم الحلول السلمية على الحلول العسكرية العنيفة للنزاعات الداخلية في إفريقيا من أجل القضاء على مسببات الاقتتال الافريقي-

الافريقي. الذي ينتهي دائما في شكل حركات هجرية جماعية أو في شكل نزوح، أو فش شكل لجوء.

الهوامش:

[1] - محمد عبدة محجوب، **الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية**. مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (ب.ت.ن)، ص. 43، 44.

[2] - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 1.

[3] - خضر زكريا، وآخرون، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**. ط.1، دار الأهالي، دمشق، 1999، ص 49.

[4] - عبد القادر القصير، **الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي**. دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 105.

[5] - *Vaisse Mourice Vaisse.* ***Dictionnaire des relations internationales au 20éme siècle****. Édition Armand colin. Paris. 2000, p 173.*

[6] - بشير هشام، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، وسبل مواجهتها"، **السياسة الدولية**. ع. 179، 2010، ص179.

[7] - *bureau international de travail.* ***Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée****. Conférences internationale du BIT 92eme session rapport N°6. Genève. 2004, p15.*

[8] - *Williams Paul D.,* ***Security Studies: An introduction****.1st published, Routledge, 2008, p. p. 68, 69.*

[9] - *kheith Krause, Williams, Michael C., "Broadening the agenda of security studies: politics and methods".* ***mershon international studies review****. 1996. P 243.*

[10] - *Buzan Barry, People,* ***states and fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War ira.*** *2nd ed, Colorado, Lynne Rienner Publishers, 1991, p 115.*

[11] - محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النق المعاكس للتكنولوجيا**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص41.

[12] - عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو – متوسطي: العوامل والسياسات"، **العالم الاستراتيجي**. ع. 3، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، ماي 2008، ص 4.

[13] - *Khader bichara,* ***le grand maghreb et l'europe: enjeux et perspectives****. 2em ed., publisud, France, 1995, p 169.*

[14]- *aghrout, ahmed, & bougherira redha m.,* ***Algeria in transition: reforms and Development prospects****. routledge (taylor & Francis Group), new york, 2004, p 106.*

[15] - *keenan jeremy h., "security & insecurity in north africa",* ***review of african political economy****. No. 108, 2006 p 272.*

[16] - *viau Hélène,* ***le (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critiques : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale****. Centre d'études des science politiques, paris, france, 2000, p 23.*

[17] - صموئيل هنتنغتون ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**. تر: مالك عبيدة أبو شهيوة، ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1999، ص361.

[18] - محمد غربي، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ."**دفاتر السياسة والقانون**. ع. 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009، ص 96.

[19] - علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**. منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007، ص 95.

[20] - *aléman rocio méndez, "la sécurité Méditerranéenne: l'otan est–elle la solution?",* ***bourse de recherche individuelle de l'otan et du conseil du partenariat euro-atlantique****. bruxelles, 1998–2000, p17.*

[21] - صموئيل هنتنغتون، **مرجع سبق ذكره**. ص 357.

[22] - *roberson b. a., "islam and europe: an enigma or a myth",* ***Middle east journal****. No. 48, spring 1994, p. 123.*

[23] - صموئيل هنتنغتون، **مرجع سبق ذكره**. ص 362.

[24] - *sos sahel international, "30 ans de lute contre la désertification au sahel",* ***sos sahel international****. France, 2006, p. 5.*

[25] - *nicole grimaud,* ***la politique Extérieure de l'Algérie: 1962 – 1978****. karthala, paris, France, 1984, p. 147.*

[26] - *ammor mohammed fouad, "quels défis pour les échanges méditerranéens?"* ***confluences****. printemps 1997, p 32, 34.*

[27] - *Jean-François daguzan, "Barcelone 2005: Quel avenir pour un demi–Partenariat?", fondation pour la Recherche Stratégique. 1er Décembre 2005, p. 2, 3.*

[28] - *frédéric allemand, "l'union pour la Méditerranée: Pourquoi? Comment?",* ***fondation pour l'innovation politique****. France, 2008, p. 12.*

[29] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 09-01، مؤرخ في 25 فبراير 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، مؤرخ في 08 جويلية 1966، والمتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**. ع. 15، 08 مارس 2009، ص. 4.